جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم الاقتصادية
التخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنوك في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة حاسي مسعود

الفترة 2013 – 2016

من إعداد الطالب : فريحات طارق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 12/06/2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عبد الباقي بوضياف (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتورة / مخلفي أمينة (أستاذة محاضرة– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور / قريشي صالح (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم الاقتصادية
التخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنوك في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة حاسي مسعود

الفترة 2013 – 2016

من إعداد الطالب : فريحات طارق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 12/06/2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عبد الباقي بوضياف (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتورة / مخلفي أمينة (أستاذة محاضرة– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور / قريشي صالح (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الشكر

إن أول الشكر هو لله على نعمه وعلى توفيقه لإتمام هذه المذكرة

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة **مخلفي أمينة** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة والتي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة وعلى صبرها معي ومراعاتها لظروف العمل

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأخي **إبراهيم** الذي ساعدني لإتمام هذا العمل فله جزيل الشكر

كما يسعدني أن أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لهذه المذكرة

فالحمد لله

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنوك في الجزائر حيث أجريت دراسة الحالة على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA) بحاسي مسعود، خلال الفترة من 2013 إلى 2016 ولمعالجة هذا الموضوع إعتمدنا على بيانات القوائم المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة، إلى جانب الإستعانة ببرنامج المشاهدات الإحصائية (Eviews 9)، وذلك من أجل الحصول على نماذج الإنحدار الخطي البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل أي عدد البطاقات البنكية الإلكترونية، وبين المتغير التابع العائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري (BNA) كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري (BNA).

الكلمات المفتاحية : البطاقات البنكية الإلكترونية، ربحية البنوك، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الإنحدار الخطي البسيط.

Abstract :

This study aims to find out the effect of the use of electronic bank cards on the profitability of banks in Algeria, the study was conducted at the level of the National Bank of Algeria (BNA) in Hassi Messaoud, during the period from 2013 to 2016, In order to address this issue we relied on the financial statements of the bank under study, The statistical observations program (Eviews 9) was used in order to obtain different statistical models that reflect the correlation between the variables of the study.

The study reach that there is no significant relationship between the independent variable the number of electronic bank cards and The dependent variable return on assets (ROA) of the National Bank of Algeria (BNA). The study also found an inverse relationship between the number of bank cards and the Return on equity (ROE) of the National Bank of Algeria (BNA).
Keywords: electronic bank cards, bank profitability, return on assets, return on equity, simple linear regression.

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(1.1)	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	35
(1.2)	تطور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (BNA) للفترات من 2013 - 2016	40
(2.2)	مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)	42
(3.2)	علاقة عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بالعائد على الأصول (ROA)	45
(4.2)	علاقة عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بالعائد على حقوق الملكية (ROE)	46

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.1)	صفيحة التسديد (charge plate)	13
(2.1)	بطاقة الدينرس كلوب (DINER'S CLUB)	14
(3.1)	تطور إستخدام وسائل الدفع المختلفة في الإتحاد الأوروبي	16
(4.1)	التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية	39
(2.2)	البطاقة الذهبية	39

مقدمة

توطئة :

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية بوابة الدخول إلى النظام المصرفي الحديث، كما تعتبر البطاقات البنكية الإلكترونية من أهم هذه الأدوات، فالبنوك في الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على الدفع الإلكتروني وتبتعد عن التعاملات النقدية وذلك لأن النقود تحتاج إلى الصك والطباعة والنقل والتوزيع والحفظ والعد والإتلاف بعد أن تبلى من كثرة الإستخدام ،وفي المقابل فإن تكلفة المعاملة الواحدة بواسطة البطاقة الإلكترونية أقل بكثير من تكلفة المعاملة النقدية.

وقد زاد إهتمام السلطات المالية في الجزائر بمجال البطاقات الإلكترونية، فهي تعمل على تطوير وزيادة التعامل بها وذلك للإستفادة من مزياها المختلفة، فعندما يستخدم حاملو البطاقات الإلكترونية بطاقاتهم في منافذ البيع فإنهم يساعدون بذلك على إبقاء الأموال داخل النظام المصرفي، كما يمكن للبطاقات البنكية الإلكترونية ولأنظمة الدفع الإلكترونية بشكل عام، أن تضع حداً لإقتصادات "الظل" وتدمجها في النظام المصرفي بما يعزز شفافيته ويزيد الثقة والمشاركة فيه وهذا مايمنح الإقتصاد المزيد من الإنسيابية والإنطلاق.

وقد أدركت البنوك الناشطة في الجزائر مدى الترابط بين نجاحها المالي وتوظيفها لوسائل المعاملات المالية الحديثة والتي تعتبر بوابة الدخول إلى النظام المصرفي الحديث ومن بين هذه البنوك البنك الوطني الجزائري (BNA)، الذي وفر خدمة البطاقات البنكية الإلكترونية وذلك لتلبية المتطلبات المعاصرة لمختلف شرائح عملائه من جهة، وليحقق البنك زيادة في حجم عملياته المالية وبالتالي زيادة في أرباحه من جهة أخرى، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لموضوعنا بالشكل التالي :

طرح الإشكالية :

– ماهو أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنوك في الجزائر عامة وفي البنك الوطني الجزائري (BNA) خاصة ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية :

1. هل إستطاع البنك الوطني الجزائري (BNA)، أن يحقق مستويات مقبولة من الربحية خلال سنوات الدراسة ؟

2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري (BNA) ؟

3. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري (BNA) ؟

الفرضيات:

في ضوء الإشكالية العامة للدراسة والأسئلة الجزئية، تم صياغة الفرضيات التالية :

1. إستطاع البنك الوطني الجزائري (BNA)، أن يحقق مستويات مقبولة من الربحية خلال سنوات الدراسة؛

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري (BNA)؛

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري (BNA).

أسباب إختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في التعرف على هذا الموضوع؛
- زيادة إهتمام السلطات المالية في الجزائر بمجال البطاقات الإلكترونية، وعملها على تطوير التعامل بها.

أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى إبراز مدى أهمية البطاقات البنكية الإلكترونية للنظام المصرفي في الجزائر؛
- كما يهدف البحث إلى دراسة أثر التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA).

حدود البحث :

قصد الوصول إلى إستنتاجات أكثر دقة وتقترب من الواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي :

- الحدود المكانية : الدراسة تمس قطاع البنوك التجارية الجزائرية وللتشخيص إخترنا البنك الوطني الجزائري (BNA) ؛
- الحدود الزمنية : بيانات الدراسة للفترة من 2013 إلى 2016.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، حيث تم إستخلاص الجزء النظري من أهم المقالات والكتب والأطروحات ومواقع الإنترنت العربية والإجنبية، أما في الجانب التطبيقي فقد إتبعنا أسلوب دراسة الحالة مع ربط الجانب التطبيقي بالجانب النظري، وقد إعتمدنا على أدوات التحليل المالي

لتحليل البيانات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)، كما إستخدمنا برنامج المشاهدات الإقتصادية **(Eviews)** من أجل إختبار صحة الفرضيات والوصول إلى نتائج الدراسة التي تم عرضها في الخاتمة العامة في الأخير.

هيكل البحث:

سعيا منا للإجابة عن الأشكاليات المطروحة وللوصول إلى الأهداف المسطرة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول نظري بعنوان (البطاقات البنكية الإلكترونية وربحية البنوك، الإطار النظري والدراسات السابقة) يبدأ بنظرة عن موضوع الدراسة، حيث أن المبحث الأول خصص لأساسيات ومفاهيم عن البطاقات البنكية الإلكترونية أما في المبحث الثاني عرض لنظام الدفع بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر، أما المبحث الثالث تمحور حول ربحية البنوك وقياسها والعوامل المحددة لها، لنختم الفصل بالمبحث الرابع والخاص بعرض مختلف الدراسات سابقة.

أما الفصل الثاني والمتعلق بالدراسة الميدانية في وكالة بنك (BNA) بحاسي مسعود عرض في مبحثين، حيث أن المبحث الأول وردت فيه الإحصائيات والطرق المستخدمة في دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)، بينما المبحث الثاني قدم تحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري (BNA)، وفي الأخير الخاتمة والتي تحتوي على نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

الفصل الأول

البطاقات البنكية الإلكترونية وربحية البنوك، الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد :

تأسيسا على ماتقدم وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنقوم في هذا الفصل بأخذ نظرة عن البطاقات البنكية الإلكترونية، حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى أساسيات ومفاهيم حول البطاقات البنكية الإلكترونية وذلك من حيث تاريخ ظهورها ونشأتها، أنواعها، ومزايا وعيوب التعامل بها، أما في المبحث الثاني سنتعرف على نظام الدفع بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر، أما المبحث الثالث فسيكون حول ربحية البنوك وكذا قياس ربحية (عوائد) البطاقات البنكية الإلكترونية بالنسبة للبنوك وسنختم الفصل بعرض موجز لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

المبحث الأول : أساسيات ومفاهيم حول البطاقات البنكية الإلكترونية

يتناول المبحث الأول من هذه الدراسة مفاهيم أساسية حول البطاقات البنكية الإلكترونية، حيث نستهل المبحث بإعطاء لمحة تاريخية عن ظهور ونشأة البطاقات البنكية، ثم بعد ذلك نقوم بذكر أنواعها، ثم نتطرق فيما بعد إلى مزايا وعيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن ظهور ونشأة البطاقات البنكية

تعد بطاقة الإئتمان إحدى الخدمات المصرفية التي استحدثها الفن المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرابة ثلاث وخمسين سنة، ولكن أولى البطاقات تعود إلى فترة أقدم من ذلك حيث كان من عادة تاجر التجزئة أن يعطي زبائنه بضائع بالآجل ويجري حسابه معهم كل أسبوع أو كل شهر، ليبدأ فترة جديدة بعد سداد ما استحق له من قبل، وكان التاجر يمسك دفتراً لهذا الغرض حتى يراجع مع كل عميل حسابه، وكانت هذه العملية تمثل صعوبة للتاجر الذي له فروع كثيرة يتعامل معها العميل، إذ يلزم تجميع حسابه من مختلف الفروع، فأنشئت لكل عملية بطاقة كارتونية تضم ما منح إليه من ائتمان تجاري، ثم استبدلت هذه البطاقات لدى التجار في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1910 ببطاقات معدنية تحمل اسم العميل بواسطة آلة طبع العناوين البارزة لتسجيل اسم العميل وما عليه من حساب، فكانت بطاقات الائتمان بهذا الشكل تؤدي وظيفتين التعريف بالعميل وإدراج بيانات مديونيته ورغم ثقل هذه البطاقات المعدنية، إلا أنها كانت ناجحة.[1]

الشكل رقم (1.1) : صفيحة التسديد (charge plate)

المصدر : The history of credit cards تاريخ الإطلاع : 19/03/2018 04:04
https://www.creditcards.com/credit-card-news/history-of-credit-cards.php

(1) محي الدين إسماعيل علم الدين، **موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية**، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، سنة 2001، ص 737.

بعد هذا وفي 1920م تحديدًا، أصدرت الشركات البترولية إيسو (ESSO) وتكساكو (TEXACO) الأمريكيتين بطاقات خاصة بها، تجعل من حامليها زبائن مفضلين عن الآخرين وتمكنهم من تحصيل تخفيضات عند إقتنائهم لسلع منتجة من طرفها، ولم تمر سوى سنوات قليلة حتى أدرك أرباب العمل وأصحاب المؤسسات والمحلات الراقية (منتجي وعارضي السلع بصفة عامة)، القدرة الشبه سحرية لتلك البطاقات الورقية أو المعدنية (آنذاك) التي لا يتجاوز حجمها راحة الكف، في جلب زبائن جدد والحفاظ على حصصها في السوق بجعل هؤلاء أكثر وفاءا لهم ولمنتجاتهم فأنتشر إستعمال بطاقات الوفاء بشكل مذهل في ظرف زمني قليل، وشملت ميادين وقطاعات متعددة ومختلفة كالطيران والمطاعم والوكالات السياحية والمتاجر الكبرى...الخ لكن إستعمال هذه البطاقات كان محصورًا على المطعم أو على المتجر الصادرة عنه.

أزمة 1929م والحرب العالمية الثانية فيما بعد، حدت ولو لوقت معين من إستعمال وإنتشار بطاقات الوفاء حتى كادت أن تختفي تمامًا، وخلال كل هذه الفترة وحتى منذ البداية كان إمتلاكها مقتصرًا على طبقة إجتماعية معينة.

مع نهاية الحرب عادت الفكرة للظهور وأعيد بعث بطاقات الوفاء من جديد، وفي سنة 1950 ظهر ما يسمى بالجيل الثاني لبطاقات الوفاء، مع إصدار رالف شايدر (RALPH SCHEIDER) لبطاقة سماها دينرس كلوب (DINER'S CLUB) والتي كانت تمكن الأعضاء الأوائل من تناول الوجبات قرضًا في 27 مطعم نيويوركي وقد حققت هذه البطاقة نجاحًا باهرًا، حيث قفز عدد البطاقات الممنوحة من 000 5 في سنة 1951إلى أكثر من مليون سنة 1959 أي بزيادة قدرها 900 19 في المائة في ظرف 8 سنوات. [1]

الشكل رقم (2.1) : بطاقة الدينرس كلوب (DINER'S CLUB)

المصدر : Credit Cards, A Primer تاريخ الإطلاع : 20/03/2018 02:24
https://medium.com/@vincentwen/credit-cards-a-primer-cd691cb13f79

(1) طافر زهير، بوترفاس الهاشمي، مداخلة بعنوان : **واقع بطاقات الإئتمان في الجزائر**، المركز الجامعي، بشار، (السنة مجهولة)، ص : 2.

وقد حققت بطاقات (DINER'S CLUB) ما عجزت عنه البطاقات الأخرى، حيث تعدت الحدود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مقبولة لدى غالبية المطاعم العالمية من واشنطن إلى طوكيو مرورًا بباريس وروما ومازالت متداولة حتى يومنا هذا لكن إستعمالها أي الإستفادة من مزاياها كان محصورًا داخل المطاعم.

إبان نفس الفترة وبين عامي 1957- 1958 ظهرت لأول مرة بطاقات الائتمان البلاستيكية والتي سميت ب AMEX والصادرة عن شركة AMERICAN EXPRESS وبطاقات BANK AMERI CARD من طرف BANK OF AMERIC وموازاة مع هذا بدأت سلاسل التسويق الكبرى SUPER MARKET بإصدار بطاقات خاصة بها وكانت أولى المتاجر الكبرى التي سمحت لزبائنها الأوفياء بتحصيل تخفيضات في كل المحلات التابعة لها وعلى كامل تراب الولايات المتحدة متاجر J.C. PENNY.*

مع ظهور Bank-Ameri Card وAMEX والتي عرفت في ما بعد ب VISA أصبحت تسمى هذه البطاقات ببطاقات الائتمان CARTES DE CREDIT أو بالبطاقات البنكية CARTES BANCAIRES حيث عرفت نجاحًا لا مثيل له، إذ بلغ عددها في بداية الستينيات وفي الولايات المتحدة فقط، خمسة ملاين ومع نهاية الستينيات مايقارب 25 مليون بطاقة وما مرت إلا عشرية واحدة حتى تجاوز عددها 600 مليون بطاقة، أي بمعدل أربع بطاقات لكل نسمة.(1)

أما في أوروبا فلم تظهر بطاقات الائتمان إلا مع نهاية الستينيات، لكن التأخر الذي سجلته أوروبا تداركته سريعًا وأصدرت بنوكها ومؤسساتها المالية ما يقارب المليار بطاقة في 30 سنة، أي بمعدل 285 مليون بطاقة سنويًا، و الأهم من ذلك، تكتل كل مصدِري البطاقات البنكية تحت لواء (تجمع البطاقات الزرقاء) BLEUES GROUPEMENT DES CARTE وأصبحت البطاقات الحاملة لشعار (CB) معترف بها في أكثر من 145بنك عالمي. (2)

أما البطاقات البلاستيكية الإلكترونية والتي تعد الصورة الرئيسة للنقود الإلكترونية فلم تعرف إلا في عام 1970 على يد الياباني Kunitaka Arimura وفي عام 1974 طور الفرنسي Roland Morens هذا الاختراع من خلال تطوير أوجه إستخدام هذه البطاقة الإلكترونية وفي الواقع فإن Honeywell Bull يعد أول من إخترع البطاقة الذكية (Smart Card) التي تمثل الشكل الرئيس للنقود الإلكترونية وكان ذلك في عام 1979.

(*) هي سلسلة متاجر أمريكية، تأسست عام 1902م ومازالت تنشط حتى يومنا هذا وهي تظم 1107 متجرا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو.

(1) إجمالي السكان كان مقدرا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978 ب 150 مليون نسمة.

(2) طافر زهير، بوترفاس الهاشمي، المرجع السابق، ص : 3.

إلا أن هذه الصورة الأولية لهذه البطاقة كانت تتسم برداءة التصميم، مما دفع شركة French Bank Card إلى إستخدام تكنولوجيا أكثر تقدما لإنتاج البطاقات الذكية، وظهرت بالفعل أول بطاقة ذكية تقليدية في عام 1986.

من خلال هذه النظرة السريعة على نشأة بطاقة الدفع الإلكتروني، يتبن أن نشأتها كانت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد أول الدول التي عرفت هذه البطاقة، إذ ظلت مستعملة محليا إلى غاية السبعينات أين اتفقت بعض البنوك الأمريكية المصدرة لبطاقة Bank-Ameri Card على إصدار بطاقة جديدة سميت بطاقة فيزا Visa- Card وعام 1977 سمحت لمختلف البنوك في أنحاء العالم بالإنظمام إلى نظام Visa- Card، ومن ثم إصدار ما يسمى ببطاقة Visa international.

حيث بلغ عدد البطاقات الإلكترونية سنة 1998 في الو.م.أ 2628 بطاقة لكل ألف نسمة، مقارنة باليابان حيث تصل النسبة إلى 1945 بطاقة بينما لا تتجاوز هذه النسبة 786 بطاقة في أوروبا.

ويستخدم الكنديون هذه البطاقة في إبرام أكثر من 50 في المائة من صفقاتهم في مقابل 22 في المائة بالنسبة للأمريكيين و18 في المائة فقط بالنسبة للأوروبيين.[1]

الشكل رقم (3.1) : تطور إستخدام وسائل الدفع المختلفة في الإتحاد الأوروبي

الوحدة : مليار عملية (معاملة)

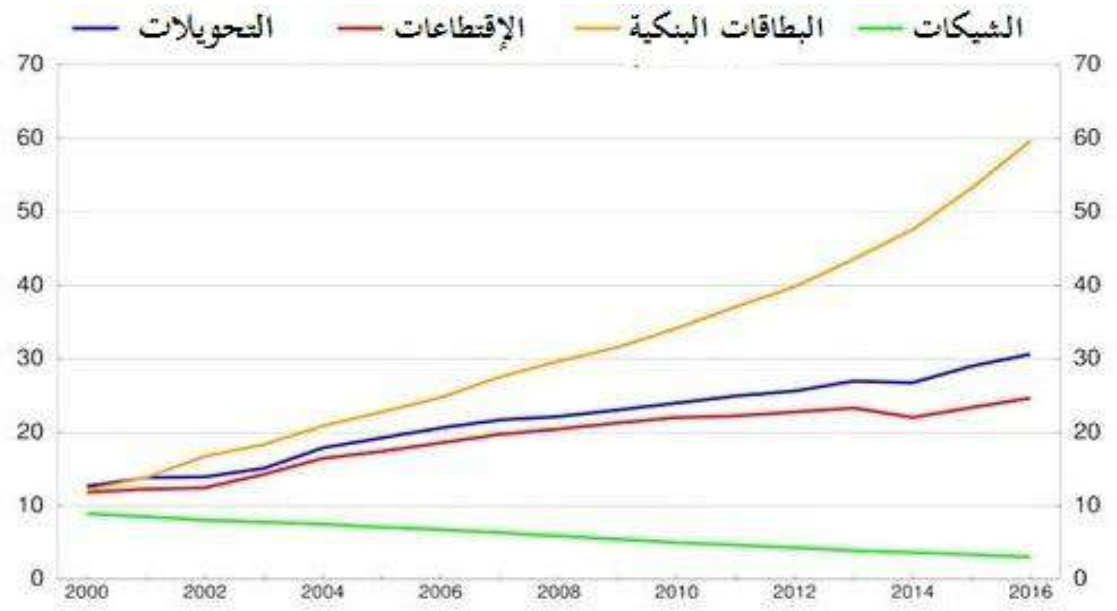

المصدر : إحصائيات البنك المركزي الأوربي تاريخ الإطلاع : 23/04/2018 03:30

https://www.latribune.fr/entreprises-finance/banques-finance/carte-virement-cheque-ou-cash-comment-paie-t-on-en-europe-750879.html

(1) Deutsche Bundesbank Monthey Report, **"Recent developments in electronic money"**, Deutsche Bundesbank (1999), P : 43.

- يوضح الشكل رقم (3.1) تطور إستخدام وسائل الدفع المختلفة في الإتحاد الأوروبي للسنوات من 2000 إلى 2016 بملايير المعاملات في السنة، والملاحظ أن أنماط الدفع متباينة بشكل عميق في دول الإتحاد الأوروبي، حيث أن التعامل بإستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية (باللون البرتقالي) يهيمن على التعاملات المالية داخل الإتحاد الأوربي ويستمر إستخدام البطاقات البنكية في النمو عاما بعد عام ليصل في سنة 2016 إلى 60 مليار معاملة وذلك مقابل إنحصار وتراجع لوسائل الدفع التقليدية.

المطلب الثاني : أنواع البطاقات البنكية الإلكترونية

إن الغرض الأساسي والهدف الرئيسي من بطاقة الإئتمان، هو الوفاء وما يمنحه مصدر البطاقة لحاملها من إئتمان لذلك سميت ببطاقة الإئتمان، فهي تستخدم للوفاء بالديون أو الإلتزامات المالية مقابل سلع أو خدمات يحصل عليها حامل البطاقة.

ومع ذلك فإن لبطاقة الإئتمان أنواع عديدة تبعا لكيفية التعامل بها أو حسب المزايا التي تقدمها ويمكن حصرها في قسمين أساسين :

1- التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية.

2- التقسيم الفرعي للبطاقات البنكية.

1/ التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية :

ويكون ذلك حسب العلاقة التعاقدية بين المصدر وحامل البطاقة والشكل الموالي يوضح هذا التقسيم.

الشكل (4.1) : التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

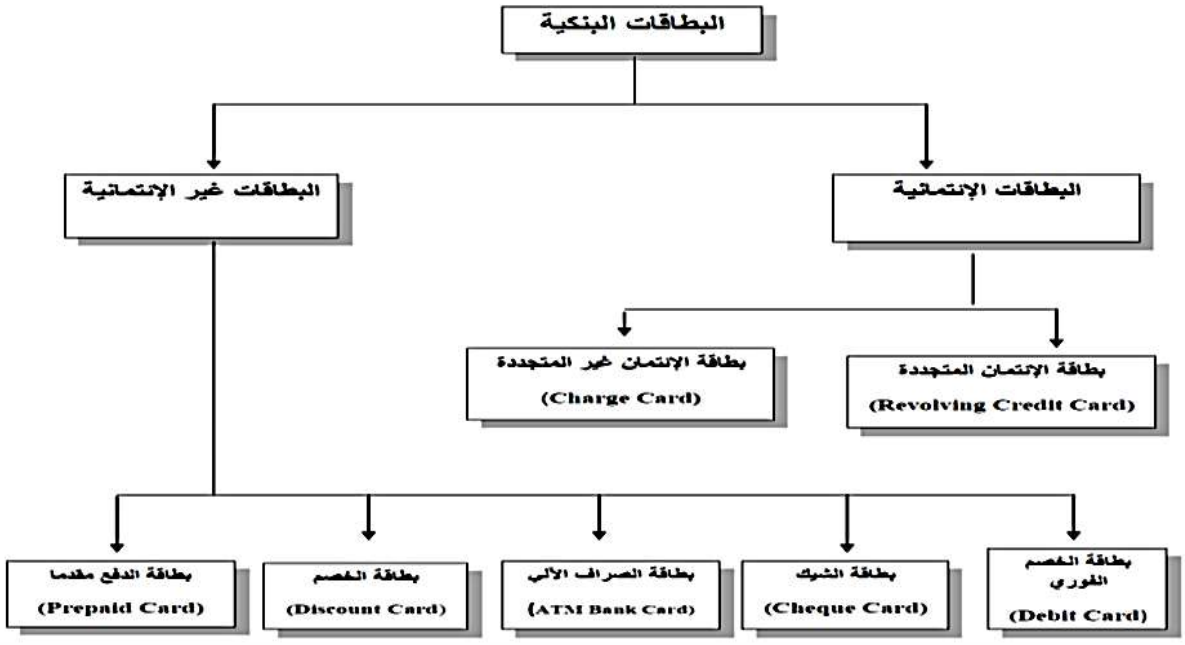

المصدر : نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2006، ص 26.

1-1- البطاقات الإئتمانية (القرضية) :

وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وهي تتيح لحاملها الحصول على إئتمان، وفيما يلي تعريف بأهم البطاقات الإئتمانية العالمية : [1]

- فيزا العالمية (visa international) :

تأسست منظمة الفيزا كارد سنة 1966، على شكل ناد تنظم إليه البنوك من مختلف دول العالم التي ترغب في إصدار بطاقات ائتمان أو شيكات سياحية، وهذا بعد توحيد جهود عدة بنوك مصدرة للبطاقة على رأسها بنك أوف أمريكا bank of america الذي كان يصدر بطاقة Bank Americard منذ سنة 1958 مقرها لوس أنجلس بالولايات المتحدة، ونشاطها موزع على خمس مناطق:أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، آسيا/الباسيفيك، أوروبا والشرق الأوسط وأستراليا.

- الماستركارد (MASTER CARD) :

تأسست عام 1967 ، عندما أسس سبعة بنوك أمريكية BANK CARD ASSOCIATION INTER ثم تحولت عام 1969 إلى MASTER CHARGE وأخيرا أصبحت (MASTER CARD) عام 1979، وقد إنضمت إليها مؤسسة أكسس كارد البريطانية التي تأسست عام 1972 ومقرها نيويورك بالولايات المتحدة ومناطق نشاطها : الولايات المتحدة الأمريكية، أمريكا الجنوبية، آسيا، أوروبا، الشرق الأوسط وأفريقيا.

- أميركان إكسبرس (American Express) :

وهي مملوكة لبنك AMERICAN EXPRESS وهي مؤسسة مالية كبيرة تزاول الأنشطة البنكية، إضافة إلى إشرافها على إصدار البطاقات وهناك أنواع من البطاقات تمنح تراخيص لإصدارها إلى بنوك أخرى، وأنواع تحتفظ بحق إصدارها لنفسها.

- داينرز كلوب (DINER'S CLUB) : [*]

ويمكن تقسيم هذا النوع من البطاقات (البطاقات الإئتمانية) إلى قسمين وذلك حسب أسلوب المحاسبة وتسديد الفاتورة إلى بطاقة الإئتمان المتجددة وأخرى غير متجددة.

(1) نادر شعبان إبراهيم السواح، المرجع السابق، ص ص : 29 - 30.

(*) الرجوع إلى الصفحة : 14

أ) بطاقة الإئتمان المتجددة (التسديد على أقساط) Revolving Credit Card :

ظهرت البطاقات الائتمانية المتجددة في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين وهما فيزا وماستر كارد، وهذا النوع تصدره البنوك في حدود مبالغ فيها، حيث يكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو جزء منها على فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الائتمانية المتجددة، وتتميز بأنها توفر كل من الوقت والجهد لحاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد التأخير ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل، وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع بالبطاقات الائتمانية المضمونة حيث إذا قام العميل باستخدامها يقوم بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5 في المائة ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبلغ المودع لدى البنك. (1)

ب) بطاقة الائتمان غير المتجددة (الخصم الشهري) : CHARGE CARD

تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن عشرة أيام من تاريخ إستلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه. (2)

1-2- البطاقات غير الإئتمانية : (3)

وتستخدم هذه البطاقة كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على إحتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة.

وتكمن فائدة هذه البطاقة بكونها تمكن صاحبها من الحصول على النقود والسلع والخدمات بيسر وسهولة

---

(1) خولة فرحات، **أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية** -دراسة حالة البنك الالكتروني- Monabanq رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص : 71.

(2) علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص ص : 233-234.

(3) بن منصور فريدة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص : بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011/2010، ص ص : 59- 60.

ودون التعرض لمخاطر حمل النقود، ويعد هذا النوع من البطاقات الأكثر إنتشارا في الدول النامية، وهناك أنواع عديدة من البطاقات غير الإئتمانية نذكر منها :

- **بطاقة الصراف الآلي** : وهي عبارة عن أداة داخلية مكونة من بطاقة بلاستكية تحتوي على شريط ممغنط يسجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة إلى رقم سري يستخدم عند التعامل مع جهاز الصراف الآلي، ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر فقط لمن له رصيد لدى البنك ويتم الخصم فور إستخدامها.
- **بطاقة الشيك** : وتصدر هذه البطاقة لإبرازها مع الشيكات المضمونة التي تصدرها البنوك، ليتم صرفها حال تقديمها مرفقة مع البطاقة وتستخدم هذه البطاقة لسحب النقود ولضمان الشيكات المستخدمة بدلا من النقود في عملية شراء السلع والخدمات.

- **بطاقة الدفع مقدما** : وهي بطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ، كما يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ ليتم التختفيض التدريجي للمبلغ كلما تم إستعمالها.

- **البطاقات المدينة** : هي بطاقات تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة لحامل البطاقة، حيث تسمح له بتسديد مشترياته ويتم السحب في البنك مباشرة على عكس البطاقة الإئتمانية.

2/ التقسيم الفرعي للبطاقات الإئتمانية :

ويمكن تبويب التقسيمات الفرعية للبطاقات على حسب :

2-1- أنواع بطاقات الائتمان من حيث الجهة المصدرة لها : تتفرع بطاقات الإئتمان حسب الجهة المصدرة لها إلى ثلاثة أصناف هي : [1]

- **البطاقات التي تصدرها المنظمات العالمية** : هي البطاقات التي تصدر من بنوك مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة، بحيث لا تعتبر هذه المنظمات مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقات وإنما هي بمثابة نادي يمنح المصارف ترخيص أو تفويض لإصدار البطاقات ويساعدهم على إدارة خدماتها ويجب وضع إسم وشعار المنظمة على البطاقة، ومن أشهر أنواع هذه البطاقات نجد بطاقات الفيزا والماستر كارد.

- **البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية الكبرى** : هي البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية مباشرة دون أن تمنح تراخيص إصدارها لأيّ بنك أو مؤسسة مالية أخرى، وإنّما تتولى بنفسها التعاقد مع

(1) نهى خالد ايسا، **بطاقة الإئتمان الإلكترونية**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة بابل، العراق، سنة 2015، ص ص : 526-528.

التجار والحصول على حقوقها من حملة البطاقة مباشرة، ولا تلزمهم بفتح حسابات بنكية لديها أو لدى أحد فروعها ومن أهمّ أشكال هذه البطاقات نجد بطاقة الأمريكان إكسبريس والداينرز كلوب.

- **البطاقات التي تصدرها المؤسسات التجارية الكبيرة** : هي بطاقات خاصّة تصدرها المؤسسات والمحلات التجارية كالمطاعم والفنادق ومحطات البنزين بهدف المحافظة على العملاء المتميزين وتسهيل معاملاتهم، ومن أشهرها بطاقة الشراء من المحل التجاري، والتي يصدرها المحل التجاري لعملائه ويتيح لهم شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات ويكون الدّفع بعد فترة من الزمن، أي أنّ هذه البطاقة تمنح حاملها تسهيل ائتماني في حدود سقف معيّن وكذلك تمنحهم مزايا أخرى كتخفيض الأسعار والأولوية في الحصول على الخدمات.

2-2- أنواع بطاقات الائتمان من حيث السقف الائتماني الممنوح لحاملها :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من بطاقات الائتمان بناء على السقف الائتماني الممنوح لحاملها كما يلي: [1]

- **البطاقات المحلية** :هي بطاقات ذات سقف ائتماني محدود، بحيث تمنح لطالبيها من فئات الموظفين والأفراد العاديين شريطة وجود حدود معينة من القدرة والملائة المالية، مما يجعل منحها أيسر من النوعين المواليين، وذلك نظرا لكون درجة المخاطرة فيها ستكون قليلة أمام إستخدامها على المستوى المحلي، وبالتالي ستكون بعيدة عن أيّ تلاعب، وحتى لو حصل ذلك فسيكون إكتشافه ممكنا.

- **البطاقات الدولية** : هي بطاقات تتطلب من حامليها ملاءة وقدرة مالية تفوق تلك المطلوبة في البطاقات المحلية وتكون موازية إلى حدّ ما لتلك الضمانات التي تمنح بواسطتها، خاصة وأنّ مثل هذه البطاقات تسمح لحاملها باستعمالها على المستوى الدولي، الأمر الذي سيولد احتمال تعرضها للتلاعب والتزوير في حالة فقدانها أو سرقتها، وسيصعب إمكانية مراقبتها باستمرار من طرف السلطات المختصة.

- **البطاقات الذهبية** : يشكل هذا النوع من البطاقات قمة الهرم الائتماني الممنوح للعميل، فنجدها تقدم لحاملها إمتيازات مالية وسيولة نقدية تفوق بكثير تلك المبالغ الممنوحة في إطار سابقتيها، ولهذا نجد الجهات المصدرة لهذه البطاقات تفرض شروطا معقدة في مواجهة العميل طالب الخدمة، إضافة إلى تأمين حاملها من المخاطر.

2-3- أنواع بطاقات الإئتمان وفقا لنوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة :

تصنّف بطاقات الائتمان حسب نوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة إلى ما يلي : [2]

---

(1) معادي أسعد صوالحة، **بطاقات الإئتمان :النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية والأمنية** –دراسة مقارنة–، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007، ص ص : 52 – 53.

(2) معادي أسعد صوالحة، المرجع السابق، ص : 53.

– **بطاقات تصدر بضمان شخصي** :هي بطاقات تصدر لكبار العملاء وذوي الدخول المرتفعة، بحيث أنّ قبول الجهة المصدرة للضمان يتوقّف على مدى ثقة هذه الأخيرة بالعميل وملاءته المالية وتاريخه المالي.

– **بطاقات تصدر بضمان عيني جزئي** :هي بطاقات تتطلّب تقديم العميل طالب البطاقة لضمان في صورة حساب جاري بقيمة أقل من الحد الأقصى للبطاقة يتم التحفظ عليه من قبل الجهة المصدرة للبطاقة.

– **بطاقات تصدر بضمان عيني كامل** :هي بطاقات تتطلّب موافقة العميل على قيام الجهة المصدرة للبطاقة بالتحفظ على حساباته بقدر يساوي الحد الأقصى للبطاقة، ويصدر هذا النوع من البطاقات لعملاء البنك ذوي البيانات أو الإنتماءات غير المعروفة.

2-4- أنواع بطاقات الائتمان وفقا للنظم التكوينية لها :

تصنّف بطاقات الائتمان من حيث النظم التكوينية لها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي : [1]

– **البطاقة الممغنطة** : هي بطاقة تحتوي على شريط ممغنط يتمّ من خلاله إدخال وتخزين وتأمين البيانات عليه، ويكون ذا شفرة يتميّز بها ويتحقّق الدّفع بهذه البطاقة من خلال قراءة المعلومات الثابتة على الشريط.

– **البطاقة الرقائقية** : هي بطاقة تشتمل على شريحة من السيلكون" ذاكرة " تتضمن قيمة النقود في الحساب البنكي لحاملها، وتمكّنه من القيام بجميع العمليات المصرفية من خصم وإضافة إلى حسابه ويتفرّع عن هذه البطاقة مايلي :

– **بطاقة الذاكرة** : تتضمّن محتويات هذه البطاقة معلومات مخزّنة صادرة عن عملية معيّنة مثل : بطاقات الهاتف.

– **البطاقة الذكية** : هي عبارة عن رقيقة إلكترونية فائقة القدرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بالعميل مثل : إسم العميل، رقمه السري، رصيده في البنك، الحدود المسموح له بسحبها من هذا الرصيد وتوقيعه وأحيانا صورته الشخصية، فهي بذلك تعد حاسبا متنقلا يؤمّن حماية كبيرة ضدّ التزوير وسوء الإستخدام.

– **البطاقة الذكية جدا** : هي بطاقة تتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل لأنّ عمليات الدّفع التي تتمّ بواسطتها تنفذ من خلال نظام كتابي إلكتروني مشفر وتسمّى بالكتابة الخوارزمية. – **البطاقة البصرية** : هي بطاقة تصدر عن مؤسسات إقتصادية عالمية وتحظى بالقبول على المستوى العالمي، بحيث تتمتع بقوة شرائية عالمية، وتخزّن هذه البطاقة كل المعلومات الخاصّة بالدّفع والمعلومات المتغيرة وعناصر التأمين للمدفوعات.

(1) نهى خالد ايسا، مرجع سبق ذكره، ص ص : 529 – 530.

المطلب الثالث : مزايا وعيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية

بالرغم من توفر العديد من الإيجابيات في البطاقات البنكية وذلك لحدثتها وسهولة التعامل بها إلا أنها تتميز في نفس الوقت ببعض العيوب تظهر عادة عند إستخدامها.

1/ مزايا التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية :

فيما يلي عرض لأهم مزايا البطاقات البنكية التي تمنح لحامل البطاقة، والتاجر وكذا المصرف : [1]

1-1- بالنسبة لحامل البطاقة (العميل) :

- تعتبر بطاقات الإئتمان أداة سهلة الإستخدام لسداد السلع الإستهلاكية والخدمات، كبديل للشيكات والنقود إذ يسهل حملها، كما أنها أكثر أمانا من النقود أو دفاتر الشيكات؛
- إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل؛
- يستطيع حامل البطاقة أن يسحب مبالغ نقدية من أي فرع من فروع المصارف الكبرى في العالم؛
- أدّى إنتشار إستخدام بطاقات الإئتمان في مختلف دول العالم إلى التسيير على المسافرين والسياح الذين يزورون أكثر من دولة من خلال أداة دفع واحدة، بدلا من حمل العملات الأجنبية المختلفة؛
- تجنب حامل البطاقة الإجراءات المطولة التي تتم عند الشراء الآجل من التجار أو عند الإحتياج لنقود المصرف.

1-2- بالنسبة للتاجر:

- زيادة الإيرادات من بين السلع والخدمات إلى حملة البطاقات الذين يكون لديهم حافز للشراء دون إنتظار تواجد النقود معهم؛
- ضمان التاجر حصوله على ثمن بضاعته وتحويلها إلى حسابه بالمصرف المصدر؛
- الإستفادة من إدراج إسم المتجر في الدليل الذي يوزعه مصدر البطاقة على حملة البطاقات ووضع شعار البطاقة في مكان ظاهر بالمتجر، مما يمثل إعلانا مجانيا للتاجر؛
- تعطي البطاقات الإئتمانية للمتجر الذي يتعامل بها ميزة تنافسية عن غيره من المتاجر الأخرى التي لا تتعامل بها.

(1) زهير بشنق، **العمليات المالية المصرفية الإلكترونية**، إتحاد المصارف العربية ، لبنان ، 2006 ، ص224.

1-3- بالنسبة للبنك المصدر:

- يمثل إصدار البطاقة الإئتمانية للبنك مصدرا جديدا للإيرادات المتأتية عن طريق تجديدات الإشتراك المحصلة من حملة البطاقات ، العمولات المستقطعة من التجار ، فرق السعر في حالة السداد بالعملة الصعبة؛
- إكتساب عملاء جدد للمصرف كالتجار الذين يقومون بفتح حسابات لهم في البنك لتسوية مستحقاتهم وكذلك حملة البطاقات الذين يلجؤن لفتح حسابات لدى البنك وإيداع مبالغ الضمان بها.

2/ عيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية :

هناك جونب سلبية عديدة لبطاقات الإئتمان تختلف بإختلاف أطراف البطاقة يمكن ترتيبها على النحو التالي :[1]

2-1- بالنسبة للعميل حامل البطاقة :

- إرتفاع نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من خلال البطاقة وخاصة عند التأخير؛
- إن حامل البطاقة ملزم بسداد قيمة ما إشترى بها حتى لو كانت ضائعة أو مسروقة منه؛
- يمكن أن يخسر حامل البطاقة قيمة مشتريات إشتراها عبر الإنترنت بسب عملية نصب على موقع إلكتروني لتاجر أو مقدم الخدمة.

2-2- بالنسبة للتاجر:

- إن عدم تدقيق التاجر والتأكد من صلاحية البطاقة ومطابقة توقيعه أو عدم أخذ موافقة الجهة المصدرة على تجاوز العميل الحد الأقصى المسموح له يوقع العميل في خسارة مالية؛
- عجز البنوك عن الوفاء بديون مستخدمي البطاقات ولو لمدة قصيرة سيعرض المحلات التجارية التي تقبل البطاقة للإفلاس، وذلك لأن المحلات التجارية تعتمد في عملياتها المالية على تسديدات الزبائن التي تصلها من البنوك، فلو توقفت هذه الأخيرة ولو لمدة قصيرة عن التسديد، فإن ذلك سيؤدي لنشوء مشكلة سيولة خطيرة توقف كثيراً من المحلات التجارية عن النشاط.

2-3- بالنسبة للبنك المصدر:

- أدّت السياسة المتراخية في إصدار البطاقات إلى زيادة الديون المعدومة التي تغرمها الجهات المصدرة للبطاقات كل سنة، وبما أن حملة البطاقات قد لا يستخدمونها لمدة طويلة، فإن ذلك يجعل من البطاقات الراكدة سبب في زيادة تكاليف البنك؛

(1) بن منصور فريدة، ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 66 – 76.

– يولد التعامل بالبطاقة خطرا على سيولة المصرف نظرا لكبر حجم هذا التعامل، كما أن حجم القروض المأخوذة من قبل حملة البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض إستثمارته في المجالات الأخرى، كذلك قد تسوء صورة المصرف أمام العملاء الذين يعتقدون أن إستعمال البطاقات سبب من أسباب الغلاء.

المبحث الثاني : نظام الدفع بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر

ما يجب التذكير به قبل عرض موضوع بطاقات الإتمان في الجزائر، هو أنها تستعمل أساسا لسحب النقود من الموزعات الآلية، فتسمية "بطاقات السحب" أنسب وأصلح.

إذن ظهرت بطاقات السحب لأول مرة في بلدنا سنة 1994 وكان صاحب المبادرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لكن إستعملها كان مقتصرًا على بعض الوكالات الخاصة بهذا البنك، بعدها أصدر نفس البنك في 1996 بطاقة "زيب –زاپ ZIP ZAP" والتي كانت مخصصة لزبائنه الكبار. [1]

كما شهدت سنة 1997م قيام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك الجزائرية بإصدار بطاقات سحب لما بين البنوك تمكّن حامليها من سحب أموالهم من أيّ موزع آلي داخل الجزائر، ولعل أهمّ حدث في هذا المجال هو القفزة النوعية التي عرفتها مجموعة من البنوك الجزائرية منذ سنة 2008 ، بحيث أصبحت تصدر بطاقات ائتمان تحت إسم الفيزا والماستر كارد مثل :بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA) ، بنك الخليج بالجزائر (BEA)، البنك الباريسي بالجزائر (BNP Paribas)، سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) بالإضافة إلى إطلاق مؤسسة بريد الجزائر لبطاقة الدّفع الإلكتروني الذهبية مع نهاية سنة 2016م، والتي تسمح بإجراء مختلف المعاملات لحامليها من سحب ودفع للأموال على حساباتهم البريدية عبر الأنترنت وتسديد فواتيرهم الإستهلاكية الخاصّة بالكهرباء والغاز والماء. [1]

المطلب الأول : شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة في الجزائر (SATIM) *

إن شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية "**ساتيم**" والتي أنشئت في 21 مارس 1994، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من :بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

(1) طافر زهير، بوترفاس الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص : 8 – 9.

(1) عماروش خديجة إمان، **بطاقات الائتمان في الجزائر**،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص ص : 3 – 4.

* Société d'automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها 26 مليون دينار جزائري.

مهام شركة (SATIM) : من المهام التي تؤديها شركة (SATIM) مايلي :

- تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة "سحب ودفع الكتروني بين البنوك"؛

- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛

- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛

- يخضع تداخل هذه الشبكة إلى إتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالإنضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات وتساهم شركة (SATIM) بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال :

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية؛

- تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة)؛

- صناعة بطاقات الدفع؛

- صناعة الصكوك (منح الرمز السري).

ومن أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة **(CIB)** بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية.[1]

المطلب الثاني : الشبكة النقدية المشتركة في الجزائر (RIM) *

في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الإتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال بطاقاتهم لدى أي موزع آلي بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت **(SATIM)** هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر.

(1) زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص ص : 70 – 71.

* Le Reseau Monetique Interbancaire

أهداف الشبكة :

تهدف شبكة **(SATIM)** من خلال إنشاء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين :

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛

- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات؛

تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

شروط الإنضمام إلى الشبكة :

يتطلب الإنضمام إلى شبكة توفر بعض الشروط منها :

- إمضاء إتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛

- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛

- إحترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة (تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال). [1]

المطلب الثالث : مزايا وعيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر

1) مزايا التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر :

يشتمل التعامل بالبطاقات الإلكترونية في الجزائر على العديد من المزايا كما هو موضح في النقاط التالية : (أخذنا بطاقة فيزا للدّفع المسبق للبنك الوطني الجزائري (BNA) كمثال)

- تستعمل البطاقة في جميع شبابيك فيزا سواء في الجزائر أو في الخارج؛

- تستخدم البطاقة إستخداما كليا عبر الأنترنيت؛

- تسمح البطاقة بإجراء عمليات السحب والدّفع بالعملة الأجنبية 24 ساعة على 24 وطوال أيام الأسبوع؛

(1) زهير زواش، المرجع السابق، ص : 71.

– هي بطاقة سهلة الاستعمال وتسمح لصاحبها بربح الكثير من الوقت؛

– تضمن البطاقة لحاملها أمانا جيداً؛

– كما تتوفّر البطاقة على خدمة التأمين على الحياة داخل الجزائر، حيث أنّه عند توقيع العقد يطلب البنك من صاحب البطاقة تقديم إسم شخص يمكنه إستلام مبلغ التأمين في حالة وفاته، بالإضافة إلى أنّ ذات البطاقة تضمن تأمينا كاملا و100 بالمائة خارج الجزائر، حيث يتكفّل البنك بتعويض كلّ المخاطر التي يتعرض لها الزبون خارج الجزائر. (1)

2) عيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر :

تعرف الجزائر تأخرًا كبيرًا في مجال البطاقات البنكية الإلكترونية فمسؤولية السلطات والبنوك في هذا التأخر مؤكدة، لكن قد تكون هناك عوامل أخرى منها :

- جهل المستهلك بالطبيعة الحقيقية لبطاقات الإئتمان وفقدانه للثقة في النظام البنكي وتجاه كل ما يصدر عنه، خاصة بعد الفضائح التي هزت هذا القطاع في السنوات الأخيرة، كفضيحة الخليفة سنة 2002، وقضية البنك التجاري و الصناعي الجزائري (BCIA) سنة 2003.

- غياب الحملات التحسيسية والعمليات الإشهارية، ففي الوقت الذي تطغو فيه الإعلانات السمعية البصرية الخاصة بالمواد الغذائية، لم يحدث حسب معرفتنا وأن شاهدنا على شاشات التلفزيون إشهارات تمدح أو تعرف ببطاقات السحب والإئتمان؛

- لا يجب أن ننسى بأن نسبة الأمية في الجزائر تقارب 30 في المائة، وأنه ليس من النادر أن يطلب منك أحدهم في وكالات البنوك أو مصالح البريد أن تملأ له شيكه فهل يعقل أن يطلعك نفس الشخص عن رقمه السري وأن يطلب منك أن تساعده في سحب نقوده من موزع آلي؟

- عدم وجود تنوع كبير في الخدمات و المزايا التي توفرها بطاقات الائتمان لمستعمليها و التعطل الشبه دائم للموزعات الآلية زاد الطين بلّة، وحد من خدمات محدودة في الأصل، كما أن البطاقات الصادرة عامّة ما تكون أحادية النوع و موجهة إلى مجتمع مشكل من فئات تفصلها فروقات على مستويات متعددة؛

- قلة إنتشار أجهزة الدفع الإلكتروني وحتى التجار والباعة يبدون تخوفات من تحصيل مستحقاتهم بقبول بطاقات الإئتمان كوسائل دفع؛

(1) عماروش خديجة إمان، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

- من جهة أخرى يمكن الجزم بأن غياب هياكل وتقنيات تجارية كمراكز التسوق والتجارة الإلكترونية يحد من مدى إحتياج المستهلك لبطاقات الائتمان؛

- و أمر غريب فقد يكون لإنتشار وتوسع مجالات إستخدام الإعلام الآلي دور في ضعف الطلب على بطاقات الإئتمان، لأن موظفي البريد في السابق كانو يقومون بتسجيل عمليات السحب يدويا وعلى الدفاتر وهذا مما يؤدي إلى تقليل عدد عمليات السحب وطول فترة الإنتظار بين كل عملية سحب وأخرى، وبتالي وبعد إدخال الحواسيب أدت إلى الرفع من إنتاجية العاملين بشبابيك السحب وحدت من" طول الطوابير" وقضت بالتالي ولو جزئيا على إحتياج المستهلك الجزائري لبطاقات تستعمل كما ذكرنا، لسحب النقود في غالب الأحوال. [1]

المبحث الثالث : قياس ربحية البنوك وربحية البطاقات البنكية الإلكترونية

في هذا المبحث سنلقي الضوء على مفهوم الربحية بالنسبة للبنوك، وكذا على كيفية قياس ربحية البنوك والعوامل المحددة لها، بإعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد القابلية على تحقيق الأرباح من الأنشطة المختلفة وفي الأخير سنتعرف على ربحية (عوائد) البطاقات البنكية الإلكترونية بالنسبة للبنوك.

المطلب الأول : مفهوم الربحية بالنسبة للبنوك

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيها الهدف الأساسي الذي تسعي إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية منها وغير مالية، غير إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده إعتبارات عديدة، بالإضافة إلى الإعتبارات الأخرى الإعتيادية التي تفيد المشروعات الأخرى، فالإحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الإستخدام الآمن للأموال، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح، إذ تلجأ المصارف التجارية إلى إيجاد قنوات إستثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات وذلك لأن الأرباح التي يحققها المصرف هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للمصرف ونفقاته الكلية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية والتشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي يدفها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا ويسعى المصرف التجاري إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته الكلية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصي حد ممكن أو الاثنين معا.

(1) طافر زهير، بوترفاس الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 16 – 17.

ومن الجدير بالذكر ان الفوائد المقبوضة الناتجة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الكبر من إيراداته، وهذا الأمر يؤدي إلي أن يكون لمخاطر سعر الفائدة أثر كبير على إيرادات المصرف، ومن هنا فان تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير فوائد) يعتبر مؤشرا جيدا علي كفاءة المصرف في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطر.

كما تُعرف الربحية بمقدار العلاقة بين الأرباح التي تجنيها المنظمة والإستثمارات المساهمة في تحقيق هذه الأرباح والربحية تعتبر هدفاً إستراتيجياً للمنظمة ومؤشرا للحكم على كفاءتها على مستوى المنظمة أو وحدات أعمالها وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات المساهمة في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالإستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

وتعرف الربحية بأنها مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الإقتصادية المحققة أكبر من العناصر المستخدمة، إضافة إلى أن الربحية هي التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف البنك والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (المساهمين، المقرضين، الموردون، العمال....الخ) وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات.[1]

المطلب الثاني : مؤشرات قياس ربحية البنوك

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد أستخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (بنظام ديبون – Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

(1) باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ، ص ص : 35 – 75.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

- منفعة الأصول (AU) ويسمى إستعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الإستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

أ) مؤشر العائد على الأصول (ROA) : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الإستخدام الأمثل للأصول في تحقيق الأرباح، وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في إستخدام أصوله، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما :

هامش الربح (PM) : ويقاس بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول (AU) : ويقاس بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

ب) مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) : ويدل على كفاءة البنك التجاري في إستخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين، كلما إرتفعت دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين.

مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM) : ويقاس بالعلاقة التالية :

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

أي مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × مضاعف حق الملكية [1]

(1) محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 2004/03، ص ص : 90 – 91.

المطلب الثالث : قياس ربحية (عوائد) البطاقات البنكية الإلكترونية بالنسبة للبنوك

يتضح من إنتشار إستخدام البطاقات الإلكترونية في التعاملات التجارية إلى ضرورة إستخدامها للمواطن العادي ولرجال الأعمال، بحيث فتحت تلك البطاقات الحدود الدولية ولا يمكن إغفالها بعد إنتشارها (في الدول المتقدمة) بمعدلات تفوق كل تصور، لذا أخذت البنوك في تنشيط جهودها في مجال إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية

لتنويع الخدمات البنكية المقدمة لعملائها ولزيادة حجم إيراداتها، حيث حققت البنوك إيرادات من هذا المجال عن تحصيل رسوم وعمولات وعوائد مقابل تقديم تلك الخدمة مثل :

- رسم إصدار البطاقات ورسوم التجديد وعمولات السحب النقدي؛
- تحصيل عوائد مدينة على الأرصدة المكشوفة؛
- العوائد المحصلة على الودائع الأجنبية طرف المرسل نتيجة إستخدام البطاقات الدولية وفروق تغير العملة؛
- زيادة الودائع وذلك باحتفاظ العملاء برصيد في الحساب الجاري؛
- العمولة المحصلة من التجار نظير تحصيل إشعارات المبيعات المنفذة من طرفهم؛
- جذب عملاء جدد ذوي ملاءة مالية.

أما فيما يخص التكلفة التي تتحملها البنوك نظير تقديمها لتلك الخدمة لعملائها فإنها تنحصر في مصروفات التشغيل ومصروفات الإستثمار من أجهزة وآلات ومصاريف الإتصالات والصيانة والدعاية والإعلان والمصروفات الإدارية. [1]

الملاحظ مما سبق أن مجمل الأساليب المستعملة لمعرفة أثر ربحية البطاقات البنكية الإلكترونية هي أساليب تقليدية وهي في مجملها عبارة عن مقايس مالية، فالمقاييس المالية يعتريها القصور في توضيح الصورة الدقيقة لأثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنك ومن هنا تكمن أهمية بحثنا، حيث سنعتمد على أسلوب تحليل الإنحدار والذي من مميزاته أنه يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة في ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية وهذا ما سيبين لنا وبشكل أكثر دقة، أثر البطاقات البنكية الإلكترونية علي ربحية البنك وهذا ماسوف نتطرق إليه في الفصل الثاني من دراستنا.

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة في الموضوع باللغة العربية والأجنبية، وكذا إبراز أهم الفروقات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

(1) أحمد عبد العليم العجمي، **نظام الدفع الالكتروني وانعكاساته على سلطات البنك المركزي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 207.

المطلب الأول : الدراسات العربية والأجنبية

1) دراسة : بركان أمينة سنة 2014/2013 [1]

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الإلكترونية ومدى تأثير إعتمادها على أداء الجهاز المصرفي الجزائري بالإستفادة من تجارب بعض الدول (تونس، الإمارات المتحدة، فرنسا) من خلال طرح الإشكالية التالية : كيف تعمل الصيرفة الإلكترونية على تفعيل أداء الجهاز المصرفي الجزائري؟ وقصد الإجابة على هذه الإشكالية إستخدمت الباحثة مجموعة من الإحصائيات لمعالجة ما هو متاح من البيانات حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بآداء الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى تصميم إستبيان غطى 35 وكالة مصرفية في حدود (عين الدفلى، تيبازة، البليدة) ناقشت هذه الأخيرة أثر إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية هذه الوكالات وأدائها وكذا تأهيل العمال لتقديم هذه الخدمات، وتمت الدراسة بتوزيع 35 إستمارة على الوكالات المصرفية المختارة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن جميع المصارف الجزائرية لديها مواقع على شبكة الإنترنت وتقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية بدرجات متفاوتة، كما أن إعتماد الصيرفة الإلكترونية يؤثر إيجابا على كفاءة وفعالية المصرف بالإضافة إلى الزيادة في أدائه من خلال زيادة ربحية المصرف وتحسين العلاقة مع عملائه، كما وأن المصرف المركزي هو الذي يقوم بصياغة توجيهات بشأن الصيرفة الالكترونية.

2) دراسة : Kamal A. M. Al-Qudah, Sulieman Ibraheem Shelash Al-Hawary, Mahmoud Akeel Salameh Al-Mehsen سنة 2012 [2]

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر إستخدام بطاقات الإئتمان الإلكترونية (عدد بطاقات الائتمان الإلكترونية، نسبة الإستثمار في بطاقات الائتمان) على ربحية البنوك، وشرح تأثيرها على صافي الدخل وعلى العائد على حقوق المساهمين، تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الأردن وتم جمع المعلومات والبيانات من التقارير السنوية المقدمة من البنوك وكذلك بالعودة إلى إدارة الإئتمان في البنوك التجارية.

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيتها، تم إستخدام نظام (SPSS) علاوة على ذلك، من أجل الإجابة على أسئلة هذه الدراسة، تم إستخدام معادلة انحدار بسيطة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي بين عدد بطاقات الائتمان وصافي الدخل من بطاقات الائتمان وكذلك بين نسبة الإستثمار في بطاقات الإئتمان

(1) بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2014/2013.

(2) Kamal A. M. Al-Qudah, Sulieman Ibraheem Shelash Al-Hawary, Mahmoud Akeel Salameh Al-Mehsen, **Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability: The Rate of Return on Owners Equity Model**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 4, NO 7, NOVEMBER 2012.

وصافي الدخل من بطاقات الإئتمان وعلاوة على ذلك، هناك تأثير إيجابي بين صافي الدخل من بطاقات الائتمان والربحية.

وأوصت هذه الدراسة بأنه يجب على البنوك التجارية العاملة في الأردن زيادة عدد البطاقات الائتمانية بجميع أنواعها، كما يجب عليها زيادة مصروفات التشغيل والإستثمار في بطاقات الإئتمان لزيادة فرص تحقيق الأرباح للبنوك التجارية العاملة في الأردن.

3) دراسة : Ahmad Zakaria Siam سنة 2006 [1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك حيث تمثلت عينة الدراسة في البنوك العاملة في دولة الأردن، كما ركزت الدراسة على التغيرات التي يجد القطاع المصرفي نفسه أمامها من حيث التحديات الجديدة التي تفرضها ثورة التكنولوجيا وماصاحبها من تغيرات على آليات عمل البنوك، وعلاوة على ذلك تبحث هذه الدراسة في الأسباب الكامنة وراء تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإنترنت، وتأثيرها على الخدمات المصرفية بشكل عام وربحية البنوك على وجه الخصوص، وقد تمت هذه الدراسة بالإعتماد على توزيع إستبيان.

وتم التوصل إلى أن للخدمة المصرفية الإلكترونية تأثير سلبي على ربحية البنوك في الآجال القصيرة وهذا نتيجة لإستثمار رأس المال في البنية الأساسية وكذلك تدريب الموظفين في البنوك، وسيكون إيجابيا في الآجال الطويلة.

4) دراسة : FRANSISCAR KYALO سنة 2014 [2]

بحثت الدراسة في تأثير إستخدام بطاقة الإئتمان على أداء البنوك التجارية، أي ما إذا كان إستخدام بطاقة الإئتمان سيزيد أو يقلل من ربحية البنوك التجارية، إعتمدت الدراسة على تصميم بحثي عادي حيث تم إستخدام بيانات سبعة بنوك تجارية للفترة بين 2009 و 2013 كما إستمدت البيانات من التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية والبنك المركزي الكيني، حيث تم حساب النسب المئوية لكل متغير وتضمن تحليل عدد متعددة من المتغيرات وهي الأداء المالي الذي يمثله العائد على الأصول وعدد بطاقات الائتمان المقدمة خلال فترة الدراسة وعدد المعاملات التي قام بها العملاء بإستخدام بطاقات الإئتمان، وكذا مقدار المال المتعامل به بإستخدام البطاقات الإئتمانية.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدد معاملات بطاقات الإئتمان يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث يزيد إستخدام بطاقة الإئتمان من ربحية البنوك التجارية كما توصي الدراسة بأن تقوم

(1) Ahmad Zakaria Siam, **Role of the Electronic Banking Services on the profits of Jordanian Banks**, American journal of Applied Sciences, 2006.

(2) Fransiscar Mwikali Kyalo, **The Effect of Credit Card Usage on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,** Master Thesis, School of Business, University of Nairobi, 2014.

البنوك التجارية بمراجعة سعر الفائدة المفروضة على بطاقات الإئتمان، وذلك لتشجيع المستهلكين على زيادة إستخدام بطاقات الإئتمان.

المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال إستعراض الدراسات السابقة يتبين لنا أن لها أوجه تشابه وأوجه إختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنلخصها في الجدول التالي :

الجدول (1.1) : مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

أوجه المقارنة / الدراسة	المنهج والأدوات المعتمدة في الدراسة	دراسة حالة	العينة والفترة الزمنية	هدف الدراسة
الدراسة الحالية	المنهج الوصفي التحليلي مع الإعتماد على برنامج **(Eviews 9)**	البنك الوطني الجزائري (BNA)	بنك (BNA) للفترة من 2013 إلى 2016	معرفة أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنوك في الجزائر
بركان أمينة	المنهج الوصفي التحليلي والإعتماد على أداة الإستبيان مع برنامج spss	35 وكالة مصرفية في حدود (عين الدفلى، تيبازة، البليدة)	العينة 35 مدير وكالة بنكية، خلال سنة 2014	تسليط الضوء على الخدمة المصرفية وأساليب تطويرها في الجزائر
Ahmad Zakaria Siam	المنهج الوصفي التحليلي والإعتماد على توزيع إستبيان	17 بنك من البنوك الناشطة في دولة الأردن	أسلوب المقابلة مع 98 موظف إداري، خلال سنة 2006	دراسة أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك
FRANSISCAR KYALO	المنهج الوصفي التحليلي مع الإعتماد على تحليل عدد من المتغيرات المالية	7 بنوك تجارية بالإضافة إلى البنك المركزي الكيني	التقارير السنوية المنشورة لـ 7 بنوك تجارية والبنك المركزي الكيني للفترة من 2009 إلى 2013	تأثير إستخدام بطاقة الإئتمان على أداء البنوك التجارية

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر إستخدام البطاقات البنكية على ريحية البنوك في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

(BNA)

تمهيد :

بعد التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية، وكذلك على أهم مفاهيم مؤشر الربحية وكذا إستعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي لديها علاقة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي،حيث سنقوم بدراسة الإحصائيات والتقارير المالية السنوية التي تم الإعتماد عليها في الدراسة، كما سنبين البرامج المستخدمة في تحليل ودراسة المعطيات، وأخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها بعرضها وتفسيرها وتحليلها ومناقشتها.

المبحث الأول : الإحصائيات والطرق المستخدمة في دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

يشتمل هذا المبحث على تقديم بالبنك محل الدراسة وعلى الإحصائيات اللازمة للقيام بدراستنا، كما سنوضح من خلاله الطرق والأساليب المستخدمة في البحث والتي من خلالها سيتسنى لنا إثبات أو نفي فرضيات البحث وكذلك إستنتاج نتائج نهائية للدراسة.

المطلب الأول : إحصائيات حول البطاقات البنكية الإلكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة الميدانية، وقد إخترنا البنك الوطني الجزائري (BNA) لإجراء دراستنا وذلك من خلال الإعتماد على التقارير السنوية لهذا البنك والمتمثلة في الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الإحصائيات حول عدد مستخدمي البطاقات البنكية الصادرة عن هذا البنك.

1) تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA) : [1]

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، كما يقدر عدد وكالات البنك الوطني الجزائري (BNA) ب 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 17 مديرية جهوية للإستغلال، كما يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بيبنكية (CIB) تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 90 شباك بنكي آلي و138 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات.

- البطاقة البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (BNA) :

البطاقة البنكية الإلكترونية (CIB) للبنك الوطني الجزائري (BNA)، تسمح للزبائن بسحب الأموال حيث أن خدمة السحب متوفرة 24 ساعة على 24 وعلى مدى أيام الأسبوع، كما تسمح هذه البطاقة لحاملها بالدفع

(1) البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 (09:37)، http://www.bna.dz/index.php/ar/

الجواري وعن بعد، وبتحويل وتلقي الأموال حيث يمنح البنك هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات، كما يمنح بنك (BNA) في كل وكالاته عبر الوطن، صيغتان من البطاقة البيبنكية (CIB).

1) البطاقة الكلاسيكية :

يمنح البنك الوطني الجزائري (BNA) هذه البطاقة للزبائن الذين يكون راتبهم الشهري أقل من 120.000 دج، كما يحدد بنك (BNA) الحد الأقصى للسحب ب 80 في المائة من الراتب على الموزع الآلي للأوراق النقدية في الشهر وحسب الرصيد المتواجد في الموزع الآلي البنكي.

الشكل (1.2) : البطاقة الكلاسيكية

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

2) البطاقة الذهبية :

يمنح البنك هذه البطاقة للزبائن الذين يكون راتبهم الشهري أكبر من 120.000 دج، كما يحدد بنك (BNA) الحد الأقصى للسحب بنفس الطريقة المتبعة في البطاقة الكلاسيكية.

الشكل (2.2) : البطاقة الذهبية

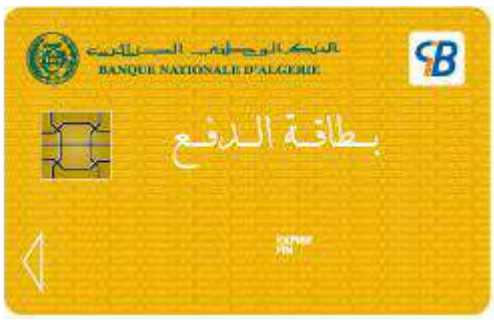

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

وفي مايلي إحصائيات تبين تطور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة الممتدة من 2013- 2016، حيث يمثل عدد البطاقات البنكية الإلكترونية **المتغير المستقل** في دراستنا.

الجدول (1.2) : تطور عدد البطاقات البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (BNA) للفترات من 2013 – 2016

السنوات	2013	2014	2015	2016
البطاقات البنكية	117 168	138 834	165 160	194 652

المصدر : كافي نسيمة، البنك الوطني الجزائري (BNA)، حاسي مسعود، 26/04/2018، (مقابلة شخصية).

- نلاحظ من الجدول (1.2) أن هناك زيادة في إصدار البطاقات البنكية الإلكترونية من سنة لأخرى حيث سجلت سنة 2016 أقصى زيادة في عملية إصدار البطاقات البنكية خلال سنوات الدراسة، إذ بلغت الزيادة بنحو 29 492 بطاقة جديدة مصدرة، حيث يهدف البنك إلى الإستفادة من مزايا البطاقات البنكية الإلكترونية لكل من البنك والعملاء.

المطلب الثاني : الطرق والأدوات المستخدمة في دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

أولا : منهج الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة سلفاً والفرضيات الموضوعة من خلالها، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات وتحليلها ووصف متغيرات الدراسة الأساسية وتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل (عدد البطاقات البنكية) والمتغيرين التابعين (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) لبنك (BNA)، فالمنهج الوصفي التحليلي هو منهج يمتاز بنظرة شمولية وإقتران وصف الحالة بتحليلها، وهو مانحتاج إليه لدراستنا.

ثانيا : طرق (أساليب) جمع البيانات

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه علي مصدرين من مصادر جمع المعلومات تمثلت في :

أ) المصادر الثانوية : إعتمدنا في معالجة الإطار النظري على مختلف مصادر البيانات الثانوية، المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية وبموضوع قياس ربحية البنوك، حيث تم الإطلاع على المقالات والكتب التي لها صلة بالموضوع وكذلك على الدراسات السابقة ومواقع الإنترنت باللغة العربية والأجنبية.

ب) المصادر الأولية : لمعالجة الجانب الميداني من الدراسة، تم الإعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلة الشخصية للموظفين العاملين بالبنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك من أجل الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية المستخدمة من طرف عملاء البنك، وكذلك تم الإعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة، والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانيات للفترة من 2013 إلى 2016.

ثالثا : الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل دراسة وتحليل البيانات الواردة في القوائم المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA)، تمت الإستعانة ببرنامج الجداول الإلكترونية (Microsoft Office Excel 2010)، وذلك من أجل دراسة مؤشرات ربحية بنك (BNA) والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهما يمثلان **المتغيرات التابعة** (**المفسرة**) لدراستنا.

ولدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة، **والمتغير المستقل** لدراستنا والمتمثل في عدد البطاقات البنكية الإلكترونية المستخدمة من طرف عملاء البنك الوطني الجزائري (BNA)، تمت الإستعانة ببرنامج المشاهدات الإحصائية **(Eviews 9)**، وذلك من أجل الحصول على نماذج إحصائية مختلفة تعبر عن مدى ترابط وتأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة لدراستنا، حيث سنقوم بتحليل وتفسير هذه النماذج، وسيتم إختبار صحة فرضيات الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى النتائج النهائية في الأخير.

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري (BNA)

بعد أن حددنا الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، سنتناول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب التطبيقي، حيث سيتم في المطلب الأول عرض وتحليل نتائج قياس مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه إلى مناقشة وتحليل نتائج الإنحدار البسيط المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية في بنك (BNA).

المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج قياس مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مؤشرات ربحية بنك (BNA) والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهما يمثلان **المتغيرات التابعة** (**المفسرة**) لدراستنا، إضافة إلى مؤشرات مضاعف حق الملكية ،مؤشر هامش الربح ومؤشر منفعة الأصول.

الجدول (2.2) : مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

الوحدة : نسبة مئوية (%)

السنوات	2013	2014	2015	2016
هامش الربح	39,55	33,43	25,32	30,34
منفعة الأصول	3,50	3,40	4,29	3,64
الرافعة المالية (مرة)	15,58	17,83	15,75	14,50
العائد على الأصول	1,38	1,13	1,08	1,10
العائد على حقوق الملكية	21,51	20,15	17,11	15,94

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق من (1) إلى (6).

– تحليل مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري (BNA) :

بإعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه :

1) هامش الربح (Profit margin) :

من خلال النتائج في الجدول رقم (2.2) نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري (BNA) حقق معدلات هامش ربح متوسطة خلال السنوات الأربعة للدراسة، حيث كانت أكبر نسبة لهامش الربح هي 39,55 بالمائة سنة 2013، لتبدأ في الإنخفاض وتسجل بعد ذلك معدلات هامش ربح متقاربة خلال السنوات اللاحقة، وهذا يعني أن البنك إستطاع أن يسيطر على نفقاته وأن يحقق أرباحا خلال سنوات متتالية.

2) منفعة الأصول (Asset utility) :

الملاحظ من النسب المالية المتحصل عليها من الجدول (2.2)، أن بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (**AU**) متقاربة طيلة فترة الدراسة، وهذا مايدل على عدم تنوع المحفظة الإستثمارية للبنك وذلك راجع إلى غياب سوق مالي (إقتصاد) حقيقي يستطيع البنك من خلاله أن ينوع إستثماراته.

3) الرافعة المالية (Equity multiplier) :

يظهر مؤشر الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية) مدى إعتماد للبنك الوطني الجزائري (BNA) على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في إستثماراته، ومن خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه نلاحظ أن أعلى معدل للرفع المالي خلال السنوات الأربعة، سجل سنة 2014 بـ 17,83 مرة وهذه الزيادة لا يمكن إعتبارها إيجابية، فالبنك إعتمد على موارد مالية غير أمواله الخاصة لتمويل أصوله.

4) مؤشر العائد على الأصول (Return on Assets) :

يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول (ROA) إلى مكونيه مؤشر هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول (**AU**) التي تعكس الإستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك.

والملاحظ أنه خلال سنوات الدراسة، كانت أعلى نسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROA) هي سنة 2013 بـ 1,38 بالمائة، وهي السنة التي سجل فيها هامش الربح (PM) أيضا أعلى نسبة له بـ 39,55 بالمائة، أما بالنسبة لمؤشر منفعة الأصول (**AU**) فقد سجل سنة 2013 نسبة 3,50 بالمائة وهي نسبة غير متميزة عن نسبه في السنوات الأخرى للدراسة.

وفي المقابل سجلت أقل نسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROA) سنة 2015 بـ 1,08 بالمائة، وهي السنة التي سجل فيها هامش الربح (PM) أقل نسبة له أيضا بـ 25,32 بالمائة، أما مؤشر منفعة الأصول (**AU**) فقد سجل في سنة 2015 أعلى نسبة له خلال سنوات الدراسة بـ 4,29 بالمائة.

ونستنتج مما سبق أن الإرتفاع المسجل في مؤشر العائد على الأصول (ROA)، يعود إلى إرتباطه بالإرتفاع في مؤشر هامش الربح (PM)، وهذا معناه أن النتائج الإيجابية التي حققها البنك الوطني الجزائري (BNA) تعود إلى أنه أكثر كفاءة في التحكم وفي مراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح (PM) المرتفع، وليس إلى مؤشر منفعة الأصول (**AU**).

ب) مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) :

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2.2) أن أعلى نسبة سجلها مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) كانت خلال سنة 2013 حيث بلغت 21,51 في المائة، وهي مقترنة بإرتفاع نسبة مؤشر العائد على الأصول (ROA) وبدرجة أقل مؤشر الرافعة المالية (EM)، حيث نلاحظ أنه كلما إرتفع مؤشر العائد على الأصول (ROA)، إرتفع معه مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) والعكس صحيح.

نستنتج مما سبق أن الإرتفاع المسجل في مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، يعود إلى إرتفاع نسبة مؤشر العائد على الأصول (الإدارة الحسنة للأصول والتحكم في التكاليف)، وليس إلى الرافعة المالية (EM).

المطلب الثاني : عرض ودراسة نتائج الإنحدار البسيط الخاصة بالبطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري (BNA)

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج والمتمثلة في مؤشرات ربحية بنك (BNA) والتي تعتبر **المتغيرات التابعة (المفسرة)** لدراستنا (نعبر عنها ب Y)، هذا بالإضافة إلى **المتغير المستقل** عدد البطاقات البنكية الإلكترونية (نعبر عنها ب X).

في هذا المطلب، نقوم بنمذجة هذه المتغيرات بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي **(Eviews 0.9)** وإنطلاقا من مخرجات البرنامج نقوم بتحليل وتفسير هذه النماذج، وسيتم إختبار صحة فرضيات الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى النتائج النهائية.

1) تقديم النموذج الأول :

الجدول رقم (3.2) : علاقة عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بالعائد على الأصول (ROA)

Dependent Variable: ROA (BNA)
Method: Least Squares
Date: 05/11/18 Time: 13:32
Sample: 2013 2016
Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.016749	0.002887	5.801350	0.0285
CART	-3.26E-08	1.84E-08	-1.770846	0.2186

R-squared	0.610584	Mean dependent var	0.011725
Adjusted R-squared	0.415876	S.D. dependent var	0.001399
S.E. of regression	0.001069	Akaike info criterion	-10.53761
Sum squared resid	2.28E-06	Schwarz criterion	-10.84446
Log likelihood	23.07521	Hannan-Quinn criter.	-11.21097
F-statistic	3.135897	Durbin-Watson stat	2.054766
Prob(F-statistic)	0.218601		

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج **(Eviews 9)**

✓ **تحليل نتائج النموذج الأول** : من خلال الجدول رقم (**3.2**) تحصلنا على المعطيات التالية :

n = عدد المشاهدات = 4؛

(n-2) = 2.

- **المعنوية الكلية** : نقوم أولا بتحديد قيمة $\mathbf{F_t}$ الجدولية، والتي تساوي $F_t = F_{(1,n-2)}$ ومن خلال جدول التوزيع لفيشر (أنظر الملحق رقم **07**) نجد أن $F_t = 18,51$، كما نلاحظ من خلال معطيات النموذج أن إحصائية فيشر المحسوبة $\mathbf{F_c = 3,135}$ هي أصغر تماما من القيمة المجدولة (F_t) بتوزيع فيشر، أي لا توجد علاقة بين (x) و (y) وهذا يعني أن النموذج غير مقبول إحصائيا.

- **المعنوية الجزئية** : ليس للمعالم المقدرة معنوية إحصائية لأن القيمة الإحتمالية **(prob)** والتي تساوي 0,218 أكبر من 0,05 ومنه نقبل الفرضية $\boldsymbol{H_0 : \beta_1 = 0}$ ونرفض الفرضية: $\boldsymbol{H_1 : \beta_1 \neq 0}$ أي أن المعالم

المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) أي أن القيم المقدرة ليس لها معنوية إحصائية.

- معامل التحديد (قوة ارتباط النموذج) :

معامل التحديد هو معامل يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، ومن خلال المعطيات نلاحظ أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0,61 وهي قيمة بعيدة نسبيا عن الواحد، وهذا معناه أن للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة.

- من خلال الإختبارات الإحصائية التي أجريت على النموذج يمكن القول أن النموذج المقدر غير مقبول من الناحية الإحصائية.

2) تقديم النموذج الثاني :

الجدول رقم (4.2) : علاقة عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بالعائد على حقوق الملكية (ROE)

Dependent Variable: ROE (BNA)
Method: Least Squares
Date: 05/11/18 Time: 16:55
Sample: 2013 2016
Included observations: 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.303685	0.016483	18.42384	0.0029
CART	-7.59E-07	1.05E-07	-7.217382	0.0187

R-squared	0.963025	Mean dependent var	0.186775
Adjusted R-squared	0.944538	S.D. dependent var	0.025912
S.E. of regression	0.006102	Akaike info criterion	-7.053450
Sum squared resid	7.45E-05	Schwarz criterion	-7.360303
Log likelihood	16.10690	Hannan-Quinn criter.	-7.726816
F-statistic	52.09061	Durbin-Watson stat	3.099978
Prob(F-statistic)	0.018662		

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على برنامج **(Eviews 9)**

✓ **تحليل نتائج النموذج الثاني :**

من خلال الجدول رقم (4.2) تحصلنا على المعطيات التالية :

n = عدد المشاهدات = 4؛

(n-2) = 2.

- **المعنوية الكلية** : نقوم أولا بتحديد قيمة $\mathbf{F_t}$ الجدولية، والتي تساوي $F_t = F_{(1,n-2)}$ ومن خلال جدول التوزيع لفيشر (أنظر الملحق **0**) نجد أن $\mathbf{F_t = 18,51}$، كما نلاحظ من خلال معطيات النموذج أن إحصائية فيشر المحسوبة $\mathbf{F_c = 52,09}$ هي أكبر تماما من القيمة المجدولة (F_t) بتوزيع فيشر، أي أنه توجد علاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y)، وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا.

- **المعنوية الجزئية** : من خلال مخرجات برنامج **(Eviews)** نلاحظ أن القيمة الإحتمالية **(prob)** والتي تساوي 0,018 أقل من مستوى معنوية خمسة بالمائة ومنه نرفض الفرضية : $\boldsymbol{H_0 : \beta_1 = 0}$ ونقبل الفرضية $\boldsymbol{H_1 : \beta_1 \neq 0}$ أي أن المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر بمستوى دلالة خمسة بالمائة، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) أي أن القيم المقدرة لها دلالة معنوية إحصائية.

- **معامل التحديد (قوة ارتباط النموذج)** :

معامل التحديد هو معامل يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، ومن خلال المعطيات نلاحظ أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0,96 وهي قيمة قريبة من الواحد، أي أن معدل الزيادة في البطاقات البنكية الإلكترونية يشرح ويفسر 96,30 في المائة من التغيرات (الإختلافات) الكلية التي تحدث في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وأن النسبة المتبقية والتي هي3,70 في المائة فقط ترجع إلى أخطاء عشوائية، وهذا معناه أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة.

- **المعادلة المقدرة (Estimation Equation)** :

يمكن إستخراج التمثيل الرياضي للمعادلة المقدرة والتي هي من الشكل : $\mathbf{y = \beta_0 + \beta_1 x_1}$ مباشرة من برنامج **(Eviews)** وهي كالأتي :

$$\mathbf{Y = 0.3036 - 7.5938*X}$$

يظهر من علاقة الإنحدار (المعادلة المقدرة) أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة عكسية، حيث يستدل من التقدير أعلاه أن $\boldsymbol{(\beta_1)}$ هي قيمة سالبة وتقدر بـ 7.593 - وهذا يعني أن عدد البطاقات البنكية الإلكترونية يؤثر عكسيا على معدلات العائد على حقوق الملكية (ROE)، أي أن زيادة البطاقات البنكية بواحد بالمائة يترتب عليه إنخفاض في مؤشر العائد على حقوق الملكية ب 7.593 في المائة.

✓ **مناقشة نتائج الدراسة المتوصل إليها :**

كشفت دراسة النماذج الإحصائية على مجموعة من النتائج :

1. أظهرت نتائج الإنحدار البسيط عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل أي عدد البطاقات البنكية الإلكترونية، وبين المتغير التابع العائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري (BNA)؛

2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن النموذج الثاني يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى معنوية أقل من خمسة بالمائة، بدرجة ثقة (R-squared) تساوي 96,30 في المائة، كما أظهرت النتائج المتعلقة بتوزيع فيشر وجود علاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) وهذا ما يعني أن النموذج مقبول إحصائيا، كما نستنتج من النموذج الخطي البسيط وجود علاقة عكسية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري (BNA) وهذا يعني أيضاً أن المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية)، هو المتغير الأكثر تأثرا بالتغيرات التي تحدث للمتغير المستقل (عدد البطاقات البنكية).

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية، حيث قمنا بإستخدام مؤشرات الربحية من أجل تقيم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة.

كما حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة بإستعمال نموذج الإنحدار البسيط ومن خلال الإستعانة بالبرنامج الإحصائي **(Eviews)**، تم الحصول على النماذج الإحصائية التي تفسر العلاقة بين المتغير المستقل (عدد البطاقات البنكية) والمتغيرين التابعين (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) للبنك محل الدراسة، وهذا مما مكننا من إختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج التي ستمكننا من قبول بعض الفرضيات ورفض أخرى.

الخاتمة

سرعان ما أدركت البنوك بصورتها الحديثة مدى الترابط بين نجاحها وتوظيفها للتكنولوجيا، إذ أن إستخدام البنك للخدمات والأدوات التكنولوجية الحديثة والتي من أهمها البطاقات البنكية الإلكترونية، يحقق رضا المتعاملين ويحول رضاهم إلى ولاء، والهدف من ذلك تحقيق إستقرار البنك والمحافظة على مكانته المصرفية في ظل التغيرات الإقتصادية المستمرة من عولمة وإنفتاح إقتصادي.

وبالرغم من أنّ البطاقات البنكية ذات نشأة أمريكية، إلّا أنّ هذا لم يمنع إجتياحها لبقيّة دول العالم، حيث كان لزاماً على الجزائر وكغيرها من الدول مسايرة التقدم الإقتصادي والتكنولوجي، وذلك بتبني إستخدام هذا النوع من البطاقات كوسيلة دفع جديدة تصدرها مجموعة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر وذلك من أجل الوفاء بالإلتزامات النقدية للفرد محليا ودوليا.

وفي هذا الصدد فإن إختيارنا للبنك الوطني الجزائري (BNA) كنموذج لدراستنا الميدانية، جاء بإعتباره من البنوك الأولى التي وفرت خدمة البطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر، حيث وبالإستعانة بالبيانات المالية والإحصائيات المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية المستعملة من طرف عملاء البنك الوطني الجزائري (BNA) تم إختبار صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج التالية :

نتائج الدراسة :

أولا : إختبار الفرضيات :

حسب الفرضية الأولى : "إستطاع البنك الوطني الجزائري (BNA)، أن يحقق مستويات مقبولة من الربحية خلال سنوات الدراسة" من خلال نتائج دراستنا التطبيقية لاحظنا أن البنك الوطني الجزائري (BNA)، حقق معدلات هامش ربح مقبولة (متوسطة) خلال سنوات الدراسة الأربعة ككل، وهذا راجع إلى أن البنك إستطاع أن يسيطر على نفقاته وأن يحقق أرباحا خلال سنوات متتالية؛

حسب الفرضية الثانية : "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على الأصول في البنك الوطني الجزائري (BNA)" من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها ومن نتائج الإنحدار الخطي البسيط تبين لنا من النموذج الأول، عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عدد البطاقات البنكية الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري (BNA) والعائد على الأصول (ROA) للبنك محل الدراسة، وهذا ما **ينفي الفرضية الأولى؛**

حسب الفرضية الثالثة : "هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق

الملكية في البنك الوطني الجزائري (BNA) " من خلال النتائج المتوصل إليها من النموذج الإحصائي الثاني، تبين لنا وجود علاقة عكسية بين المتغيرين المتغير المستقل عدد البطاقات البنكية والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنك الوطني الجزائري (BNA) وهذا ما **يثبت صحة الفرضية الثانية.**

نتائج البحث المتوصل إليها :

– توفر مؤشرات الربحية لإدارة البنك الوطني الجزائري (BNA) معلومات هامة، تساعدها على الإدارة الحسنة للأصول ومراقبة التكاليف؛

– حقق البنك الوطني الجزائري (BNA) أرباحاً مقبولة خلال سنوات الدراسة وإستطاع أن يسيطر على نفقاته ومصاريفه؛

– نستنتج من خلال دراستنا للبيانات المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، أن الإرتفاع المسجل في مؤشر العائد على الأصول (ROA) يعود إلى إرتباطه بالإرتفاع في مؤشر هامش الربح (PM)، وهذا معناه أن النتائج الإيجابية التي حققها البنك الوطني الجزائري (BNA) تعود إلى أنه أكثر كفاءة في التحكم وفي مراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح (PM) المرتفع؛

– كانت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (**AU**) متقاربة طيلة فترة الدراسة، وهذا مايدل على عدم تنوع المحفظة الإستثمارية للبنك الوطني الجزائري (BNA).

– كما نستنتج من خلال دراستنا عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل أي عدد البطاقات البنكية الإلكترونية، وبين المتغير التابع العائد على الأصول (ROA) للبنك الوطني الجزائري (BNA)؛

– وجود علاقة عكسية بين عدد البطاقات البنكية والعائد على حقوق الملكية (ROE)، للبنك الوطني الجزائري (BNA).

مقترحات وتوصيات :

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فانه يمكن تلخيص أهم التوصيات، وذلك على النحو التالي :

– يجب زيادة الإهتمام بجمع وتحليل البيانات المالية ومختلف المعلومات الإحصائية الخاصة بنشاط البنك الوطني الجزائري (BNA)، وذلك لأن هذه المعلومات تساعد إدارة البنك على تحسين أدائه مستقبلا؛

– يجب على إدارة البنك الوطني الجزائري (BNA)، أن تهتم أكثر لجودة أصوله، وأن تقوم بالتنويع في محفظته الإستثمارية؛

– يجب زيادة الإهتمام بتطوير الخدمات المالية الإلكترونية من طرف إدارة بنك (BNA)، وخاصة في مجال البطاقات البنكية الإلكترونية وذلك لفائدة البنك والزبون معا.

أفاق مستقبلية :

إن مجال إستخدام البطاقات البنكية الإلكترونية واسع ولازال يكتنفه الكثير من الغموض، فمن آفاق هذه الدراسة مايلي :

– إدخال بعض المتغيرات المالية أو الإقتصادية الجديدة لهذه الدراسة مثل مؤشرات المخاطرة (مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة) أو إستخدام طرق وأساليب أخرى للدراسة مثل بطاقة الأداء المتوازن؛

– توسيع عينة الدراسة، وذلك من خلال عمل مقارنة بين أحد البنوك العمومية وبنك من البنوك الخاصة مثلا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع بالغة العربية :

الكتب :

1- أحمد عبد العليم العجمي، **نظام الدفع الالكتروني وانعكاساته على سلطات البنك المركزي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012.

2- علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008.

3- محي الدين إسماعيل علم الدين، **موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية**، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، سنة 2001.

4- معادي أسعد صوالحة، **بطاقات الإئتمان :النظام القانوني وآليات الحماية الجنائية والأمنية** –دراسة مقارنة–، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007.

5- نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

المذكرات والرسائل الجامعية :

6- باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006

7- بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2014/2013.

8- بن منصور فريدة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص : بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011/2010.

9- خولة فرحات، **أثر التجارة الالكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية** –دراسة حالة البنك الالكتروني – Monabanq رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

10- زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

المقالات :

11- عماروش خديجة إمان، **بطاقات الائتمان في الجزائر**،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

الندوات والملتقيات :

12- طافر زهير، بوترفاس الهاشمي، مداخلة بعنوان : **واقع بطاقات الإئتمان في الجزائر**، المركز الجامعي، بشار، (السنة مجهولة)

المقابلات :

13- كافي نسيمة، البنك الوطني الجزائري (BNA)، حاسي مسعود، 26/04/2018.

الجرائد والمجلات العامة :

14- نهى خالد ايسا، **بطاقة الإئتمان الإلكترونية**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة بابل، العراق، سنة 2015.

15- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 2004/03.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1 Deutsche Bundesbank Monthey Report, **Recent developments in electronic money**, Deutsche Bundesbank (1999)

2- Kamal A. M. Al-Qudah, Sulieman Ibraheem Shelash Al-Hawary, Mahmoud Akeel Salameh Al-Mehsen, **Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank's Profitability: The Rate of Return on Owners Equity Model**, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 4, NO 7, NOVEMBER 2012

3- Ahmad Zakaria Siam, **Role of the Electronic Banking Services on the profits of Jordanian Banks**, American journal of Applied Sciences, 2006.

4- Fransiscar Mwikali Kyalo, **The Effect of Credit Card Usage on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,** Master Thesis, School of Business, University of Nairobi, 2014.

مواقع الإنترنت المطلع عليها :

16- The history of credit cards تاريخ الإطلاع : 19/03/2018 04:04

https://www.creditcards.com/credit-card-news/history-of-credit-cards.php

17- Credit Cards, A Primer تاريخ الإطلاع : 20/03/2018 02:24

https://medium.com/@vincentwen/credit-cards-a-primer-cd691cb13f79

18- إحصائيات البنك المركزي الأوربي، تاريخ الإطلاع : 03:30 23/04/2018
https://www.latribune.fr/entreprises-finance/banques-finance/carte-virement-cheque-ou-cash-comment-paie-t-on-en-europe-750879.html

19- البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 (09:37)
/http://www.bna.dz/index.php/ar

20- statistical tables تاريخ الأطلاع : 23/05/ 2018
https://home.ubalt.edu/ntsbarsh/Business-stat/StatistialTables.pdf

الملاحق

الملحق رقم 01

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-14	dec- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-14	dec-2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	68 044 201	50 697 710
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	2 23	106 245 349	98 985 363
Ecart d'évaluation		2 862 137	11 807 601
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 142	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 784 457	30 259 986
TOTAL DU PASSIF		2 620 619 286	2 185 693 316

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 02

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2014

En milliers de DA	NOTES	DECEBRE 2014	DECEMBRE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	111 560 106	95 134 347
- Intérêts et charges assimilées	4.2	- 24 588 757	- 18 889 225
+ Commissions (produits)	4.3	1 785 268	1 916 186
- Commissions (charges)	4.4	- 47 262	- 56 746
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	19	12
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	265 133	286 386
+ Produits des autres activités	4.7	132 073	105 074
- Charges des autres activités	4.8	-	- 2 489
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**89 106 580**	**78 493 545**
- Charges générales d'exploitation	4.10	- 15 871 056	- 14 363 625
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	- 1 325 244	- 1 227 432
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**71 910 280**	**62 902 488**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	- 74 801 315	- 36 360 311
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	42 787 301	16 233 068
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**39 896 266**	**42 775 245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17		142 525
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	- 153 068	- 113 236
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**39 896 266**	**42 775 245**
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	- 9 958 741	- 12 544 548
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	**29 784 457**	**30 259 986**

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 03

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 04

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 05

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 06

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

المصدر : البنك الوطني الجزائري، تاريخ الإطلاع : 01/05/2018 Idem

الملحق رقم 07 : جدول توزيع فيشر

***F* Distribution: Critical Values of *F* (5% significance level)**

v_1 / v_2	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	14	16
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	243.91	245.36	246.46
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.41	19.42	19.43
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.74	8.71	8.69
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.91	5.87	5.84
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.68	4.64	4.60
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	4.00	3.96	3.92
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.57	3.53	3.49
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.28	3.24	3.20
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.07	3.03	2.99
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.91	2.86	2.83
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.79	2.74	2.70
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.69	2.64	2.60
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.60	2.55	2.51
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.53	2.48	2.44
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.48	2.42	2.38
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.42	2.37	2.33
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.38	2.33	2.29
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.34	2.29	2.25
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.31	2.26	2.21
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.28	2.22	2.18
21	4.32	3.47	3.07	2.84	2.68	2.57	2.49	2.42	2.37	2.32	2.25	2.20	2.16
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.23	2.17	2.13
23	4.28	3.42	3.03	2.80	2.64	2.53	2.44	2.37	2.32	2.27	2.20	2.15	2.11
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.18	2.13	2.09
25	4.24	3.39	2.99	2.76	2.60	2.49	2.40	2.34	2.28	2.24	2.16	2.11	2.07
26	4.22	3.37	2.98	2.74	2.59	2.47	2.39	2.32	2.27	2.22	2.15	2.09	2.05
27	4.21	3.35	2.96	2.73	2.57	2.46	2.37	2.31	2.25	2.20	2.13	2.08	2.04
28	4.20	3.34	2.95	2.71	2.56	2.45	2.36	2.29	2.24	2.19	2.12	2.06	2.02
29	4.18	3.33	2.93	2.70	2.55	2.43	2.35	2.28	2.22	2.18	2.10	2.05	2.01
30	4.17	3.32	2.92	2.69	2.53	2.42	2.33	2.27	2.21	2.16	2.09	2.04	1.99
35	4.12	3.27	2.87	2.64	2.49	2.37	2.29	2.22	2.16	2.11	2.04	1.99	1.94
40	4.08	3.23	2.84	2.61	2.45	2.34	2.25	2.18	2.12	2.08	2.00	1.95	1.90
50	4.03	3.18	2.79	2.56	2.40	2.29	2.20	2.13	2.07	2.03	1.95	1.89	1.85
60	4.00	3.15	2.76	2.53	2.37	2.25	2.17	2.10	2.04	1.99	1.92	1.86	1.82
70	3.98	3.13	2.74	2.50	2.35	2.23	2.14	2.07	2.02	1.97	1.89	1.84	1.79

المصدر : statistical tables تاريخ الأطلاع : 23/05/ 2018

https://home.ubalt.edu/ntsbarsh/Business-stat/StatistialTables.pdf

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الشكر	III
ملخص	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول : البطاقات البنكية الإلكترونية وربحية البنوك، الإطار النظري والدراسات السابقة	11
المبحث الأول : أساسيات ومفاهيم حول البطاقات البنكية الإلكترونية	13
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن ظهور ونشأة البطاقات البنكية	13
المطلب الثاني : أنواع البطاقات البنكية الإلكترونية	17
المطلب الثالث : مزايا وعيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية	23
المبحث الثاني : نظام الدفع بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر	25
المطلب الأول : شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة في الجزائر (SATIM)	25
المطلب الثاني : الشبكة النقدية المشتركة في الجزائر (RIM)	26
المطلب الثالث : مزايا وعيوب التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية في الجزائر	27
المبحث الثالث : قياس ربحية البنوك وربحية البطاقات البنكية الإلكترونية	29
المطلب الأول : مفهوم الربحية بالنسبة للبنوك	29
المطلب الثاني : مؤشرات قياس ربحية البنوك	30
المطلب الثالث : قياس ربحية (عوائد) البطاقات البنكية الإلكترونية بالنسبة للبنوك	32
المبحث الرابع : الدراسات السابقة	32
المطلب الأول : الدراسات العربية والأجنبية	33
المطلب الثاني : علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	35
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنوك في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)	36
المبحث الأول : الإحصائيات والطرق المستخدمة في دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)	38
المطلب الأول : إحصائيات حول البطاقات البنكية الإلكترونية المستخدمة في البنك الوطني الجزائري(BNA)	38

المطلب الثاني : الطرق والأدوات المستخدمة في دراسة أثر إستخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)	40
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالبطاقات البنكية الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري (BNA)	41
المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج قياس مؤشرات ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)	42
المطلب الثاني : عرض ودراسة نتائج الإنحدار البسيط الخاصة بالبطاقات البنكية في البنك الوطني الجزائري (BNA)	44
الخاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	65